



هيئة تنظيم الاتصالات
Telecommunications Regulatory Authority

خبر للنشر

استراتيجية وطنية للسلامة على الانترنت

المنامة، مملكة البحرين – الأثنين الموافق 25 أكتوبر 2010

تحت رعاية كريمة من معالي الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة، وزير شؤون مجلس الوزراء، الوزير المعني بقطاع الاتصالات، دشنت هيئة تنظيم الاتصالات "خارطة عمل للمستقبل" التي سوف تساهم تحقيق بيئة آمنة للتصفح على شبكة الإنترنت وذلك بناءً على توصيات المراجعة الوطنية الاولى حول الوعي بالسلامة على الانترنت والوسائط الرقمية. وتعتبر هذه الدراسة الاولى من نوعها التي يتم إجراؤها في الوطن العربي.

وفي كلمته الافتتاحية قال معالي الشيخ أحمد "لا يمكننا أن نتصور حياتنا بدون الإنترنت وبدون الهواتف النقالة وأحدث الأجهزة المتصلة بشبكة الإنترنت. في حين أن للإنترنت الكثير من المزايا والاستخدامات، إلا أنه يجتذب المجرمين. المجرمين الذين يدركون أن هناك مكاسب مالية كبيرة يمكن جنيها من استغلال الضعفاء لدينا ومن أطفلنا ومن سرقة هويتنا وسرقة حسابنا المصرفي وكذلك سرقة حياتنا."

وأعلن معالي الشيخ أحمد عن بعض المبادرات بالقول "سيحصل الجميع في المملكة على برنامج تعليمي تفاعلي مجاني حول السلامة على الإنترنت. ولا يوفر هذا البرنامج التعليمي المعلومات حول كيفية التعامل مع شبكة الإنترنت فقط، ولكن يبين لمستخدمي الإنترنت كيفية استخدام التطبيقات المتاحة وسيقدم البرنامج التعليمي كذلك المشورة حول كيفية تحقيق السلامة وتجنب مساوئ استخدام الانترنت وكيفية حماية الأسرة من الاخطار المحتملة. وسوف تشمل كل البرنامج التعليمية على برنامج لمكافحة الفيروسات التي يمكن تركيبها في جهاز الكمبيوتر للحماية من الفيروسات. ونسعى لضمان أن يتم تثبيت أحدث برامج مكافحة الفيروسات في جميع أجهزة الكمبيوتر في البحرين خلال الأشهر القادمة."

كما أعلن معالي الشيخ أحمد أن الحكومة ستنتظر بعين الاعتبار إلى الاقتراح المقدم من قبل الخبراء القائمين على الدراسة بإنشاء مجلس يعني بسلامة الطفل على الإنترنت، حيث يشمل الجهات الحكومية المعنية وهيئة تنظيم الاتصالات وقانونيين وممثلين عن قطاع الاتصالات وجمعيات المجتمع المدني ذات العلاقة. وسيكون اختصاص هذا المجلس هو العمل على وضع التوصيات المذكورة في الدراسة المذكورة موضع التنفيذ .

وتتناول هذه الدراسة مستوى الخبرة والوعي فيما يتعلق بسلامة استخدام الانترنت والوسائط الرقمية لدى فئة الأطفال والشباب (يتراوح أعمار العينة ما بين 7 إلى 18 سنة). واستندت النتائج على مزيج من أساليب البحث الكمية والنوعية التي طبقت على طلاب المدارس الحكومية والخاصة.

وتوفر الدراسة تحليلاً شاملاً حول السلامة على شبكة الإنترنت لشريحتي الشباب والأطفال، كما تحتوي على توصيات لتحقيق بيئة عمل آمنة للمتصفحين للإنترنت.

أهم نتائج الدراسة:

- يبدو أنه لا يوجد وعي كبير بأمن الإنترنت بشكل عام عند الكبار. ويتعرض الكبار في كثير من الأحيان لتجارب سلبية على الإنترنت. كما لا يملك الكبار مصدراً موثقاً به للمعلومات للتشاور بشأن النصائح المتعلقة بالإنترنت.
- يضع عدد كبير من الشباب ملفاتهم الشخصية على مواقع الشبكات الاجتماعية بشكل عام ولا يعرفون كيفية ضبط هذه الملفات لتكون ملفات خاصة. ويتعرض الأطفال من الفئات العمرية 14-16 و 17-18 لمعظم المخاطر من حيث السلامة على الإنترنت، وهذه الفئة العمرية أكثر عرضة لتبادل بياناتها الشخصية مع شخصيات غريبة.
- يلتقي عدد كبير من الشباب (43%، 1090 شاباً) عبر الإنترنت مع الأشخاص الذين يعرفونهم ولكنهم لم يلتقوا بهم شخصياً من قبل. أن الأطفال الملتحقين بالمدارس الحكومية أكثر عرضة للالتقاء عبر الإنترنت مع الأشخاص الذين لا يعرفونهم من الأطفال الملتحقين بالمدارس الخاصة. وتتعرض الفتيات في المدارس الحكومية لمخاطر أكثر على الإنترنت من الفتيات في المدارس الخاصة.
- إن مسألة مضايقة الأشخاص على مواقع الشبكات الإلكترونية تم تحديدها كمشكلة من قبل الشباب والمدرسين، لا سيما في المدارس الخاصة. غالباً ما يشعر المدرسون بأنهم لا يتمتعون بالمهارات الكافية فيما يتعلق باستخدام الحاسوب حيث أن كثيراً من الشباب هم أكثر إلماماً بالحاسوب من هؤلاء المدرسين. كما لم يتلق معظم الأطفال تدريباً في المدرسة في مجال السلامة على الإنترنت.
- لا يوجد حالياً أي إطار تشريعي يسعى إلى حماية الأطفال من الاعتداءات عبر الإنترنت أو أي شكل آخر من الاعتداء، أو يسعى إلى حماية الكبار من جرائم الإنترنت (بخلاف التشريع الأساسي حول المعاملات الإلكترونية الذي صدر في العام 2002).
- هناك اتجاه متزايد لدى الشابات المراهقات اللاتي تتفاعلن على الإنترنت مع نظرائهن من الذكور. وتكون ردة فعل الآباء أحياناً في هذه الحالة بالغة، وقد أسفر عنها وجود عدد (غير محدد - ولكن 7 حالات مؤكدة في شهر أبريل 2010) من محاولات الانتحار.
- لا يوجد حالياً أي سابقة مسجلة لحالات الاعتداء الجنسي والإيذاء الجسدي، حيث لا يوجد أي قانون بذلك في مملكة البحرين، ولكن يُشترط على المهنيين الصحيين إحالة الأطفال الذين تمت الإساءة إليهم إلى لجنة حماية الطفل.
- هناك فجوة رقمية كبيرة بالنسبة لفئات اجتماعية معينة في مملكة البحرين، حيث أن الآباء الأكثر فقراً أو الأقل تعليماً هم أقل إلماماً بالحاسوب والمسائل المتعلقة بالسلامة على الإنترنت، ورأت الجهات المعنية أنه قد يكون هناك قدر أكبر من الميل إلى معاقبة الأطفال جسدياً بشدة من قبل هذه الفئة من الآباء.

التوصيات الرئيسية لمراجعة السلامة على الانترنت:

1. إنشاء لجنة لوضع استراتيجية سلامة الطفل على الإنترنت لمملكة البحرين وضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية.
2. طرح الإطار التشريعي المقترح حول حماية الطفل وتنفيذه فيما يتعلق ببند استمالة الأطفال على الإنترنت.

3. توفير التدريب لرجال الشرطة والمدعين العامين والأشخاص ذوي العلاقة، لضمان التنفيذ الفعال للتشريع الجديد.
4. ضرورة تنفيذ التشريع المقترح حول جرائم الحاسب الآلي.
5. ضرورة قيام مزودي خدمات الإنترنت وهيئة تنظيم الاتصالات بلعب دور نشط في تقديم المشورة في مجال السلامة والمشورة التقنية بشأن حماية الحاسب الآلي لمستخدمي الإنترنت الكبار.
6. وضع برنامج تدريبي شامل حول السلامة على الإنترنت لكل من قطاعي المدارس الخاصة والعامة كجزء من المناهج الدراسية.
7. ضرورة استشارة الشباب حول أكثر الوسائل المناسبة والفعالة لتصميم وتنفيذ هذا البرنامج .
8. ضرورة قيام المدارس باستحداث وظيفة متخصصة للسلامة على الإنترنت لضمان تدريس البرامج على أساس متجدد في كل مدرسة والقيام بتقديم المشورة حول السلامة على الإنترنت بالتعاون مع الآباء.
9. ضرورة قيام المدارس والمنظمات غير الحكومية بلعب دور نشط في العمل مع الآباء لزيادة الوعي بالسلامة على الإنترنت وبطبيعة سلوك الشباب على الإنترنت.
10. ضرورة قيام لجنة البحرين لسلامة الطفل على الإنترنت بتنظيم حملة إعلامية بعيدة المدى باستخدام مجموعة واسعة من وسائل الإعلام لإيصال رسائل حول السلامة واضحة وبسيطة وتستهدف جماهير مختلفة.

وحول ذلك قال الدكتور محمد العامر رئيس مجلس الإدارة والقائم بأعمال المدير العام بالهيئة " إن نتائج الدراسة تشير إلى أن أطفالنا يتعرضون لمخاطر حقيقية وغير مدركين للمخاطر التي يتعرضون لها في كل مرة يتصفحون شبكة الإنترنت. في كثير من الحالات إما أنهم تعرضوا للإساءة أو يعرفون أناس وقعوا ضحايا عبر الانترنت ولكنهم مزللون ببعض الاعتقادات بأن ذلك لن يحدث لهم."

كما قال الدكتور محمد العامر "إن جميع الجهات الحكومية ذات الصلة والقضاء وجهات تنفيذ القانون والهيئات والمؤسسات التعليمية وأصحاب العلاقة في قطاع الاتصالات سيضعون جهود بشكل جماعي في حماية الأطفال. معا سنعمل على بناء وتنفيذ السياسات الوطنية للسلامة على الانترنت التي ستعمل على تنفيذ جميع توصيات هذه الدراسة بهدف خلق بيئة أكثر أمنا على الإنترنت."

يمكن الاطلاع على التقرير الكامل والملخص التنفيذي لهذه الدراسة حول السلامة على الانترنت عبر موقع الهيئة الالكتروني www.tra.org.bh.

معلومات عن هيئة تنظيم الاتصالات

تعمل هيئة تنظيم الاتصالات بمملكة البحرين منذ إنشائها في عام 2002 مع الأجهزة الحكومية والمستهلكين والمشغلين والمستثمرين لجعل مملكة البحرين مركزاً للاتصالات الأكثر تقدماً في المنطقة ودعم تطوير السوق. وكنموذج يحتذى بها في المنطقة، وتقوم الهيئة بمهامها بشكل مستقل وبأسلوب قائم على الشفافية ودون تمييز. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بخصوص هيئة تنظيم الاتصالات عبر الموقع الإلكتروني للهيئة www.tra.org.bh

للاستفسارات الإعلامية:

عبدالإله عبدالله

مدير العلاقات العامة

الهاتف: +973 17 520000

النقال: +973 36368555

الفاكس: +973 17 532125

البريد الإلكتروني: aabdulla@tra.org.bh